

## التشريعات في العصور القديمة من خلال القرآن الكريم - أحكام القصاص والسرقه أنموذجين -

### Legislation in the ancient ages through the Holy Qur'an - Legislation of Retribution and Stealing as a models -

د. عبد الحكيم بوزايدى

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - الجزائر

[abdelhakim1213@yahoo.fr](mailto:abdelhakim1213@yahoo.fr)

#### المخلص:

كانت الشعوب والأمم القديمة تحكمها تشريعات وقوانين، تضبط وتحكم سائر أيامها، وتسير شؤون حياتها، وقد تنوعت بين سماوية وأخرى وضعية؛ فرسل الله تعالى وأنبيأؤه -عليهم السلام- ساسوا الناس وحكموهم بتشريعات سماوية عادلة؛ وكثير من الأباطرة والملوك والحكام سنوا من القوانين ما سيروا به شؤون رعيتهم؛ فتخللها العدل حيناً، والجور أحياناً أخرى .

انطلاقاً مما سبق ذكره أثرت التطرق في هذا المقام إلى بعض التشريعات التي سادت في العصور القديمة، وسيرت أيام الناس وشؤون حياتهم، وهذا من خلال ما حفظه لنا القرآن الكريم؛ وقد اخترت الحديث عن التشريعات الخاصة بالقصاص والسرقه، وطرحت الإشكالية الآتية: فيما تمثلت أهم التشريعات المتعلقة بالقصاص والسرقه من خلال القرآن الكريم؟

توصلت في الأخير إلى نتائج عديدة كان من أبرزها: انفاق الشرائع السماوية من خلال النماذج التي حفظها لنا القرآن الكريم، على منع الاعتداء على النفس، وتحريم القتل بغير حق، وتحريم السرقه ومنع الاعتداء على الأموال، لكن كثيراً من الناس حرفوها وغيروها، وزاغوا عنها.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم؛ التشريعات؛ القصاص؛ السرقه؛ العصور قديمة.

#### **ABSTRACT :**

The ancient nations were governed by legislations and laws that controlled and governed all of their days, and ran the affairs of their lives, and they varied between divine and humanitarian laws.

The messengers governed people with justness divine legislation; Whereas many emperors, kings, enacted the laws of their parish affairs; Justice included it at times, and injustice at other times.

The research has been marked by: "Legislation in the ancient ages through the Noble Qur'an -Legislation of Retribution and Stealing as a models -". I posed a problem that was as follows: What were the most important legislations related to retribution and theft in ancient times through the Noble Qur'an?

I concluded many results as: Heavenly laws agree through the models mentioned in the Noble Qur'an, to preserve oneself and prevent killing, prevent theft (Stealing) and prevent assault on money, but people have distorted it and changed it.

**Keywords:** The Holy Quran; Legislation; Retribution; Stealing; The ancient ages.

## 1. المقدمة:

مخطئ من يعتقد أو يروج إلى أن الأمم السابقة والقديمة كانت متوحشة وهمجية، لا تفقه من الحياة إلا السجال والنزال، يحكمها ويسودها قانون الغاب، القوي فيها يأكل الضعيف... فرسل الله تعالى وأنبياءه، وخيار الناس من المؤمنين والعلماء ومن يأمر بالقسط والعدل من الناس كانوا خلاف ذلك .

وبنظرة شاملة وعامة، فالشعوب التي عاشت في أحقاب التاريخ القديم كانت تحكمها تشريعات وقوانين، إما سماوية أو وضعية، تضبط وتحكم سائر أيامها، وتسير شؤون حياتها، فرسل الله تعالى وأنبياءه ساسوا الناس وحكموهم بتشريعات سماوية عادلة، وبالمقابل سنّ كثير من الأباطرة والملوك والحكام من القوانين والأحكام ما سيروا به شؤون رعيتهم؛ فتخللها العدل حيناً، والجور أحياناً وأحياناً أخرى، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (( إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ))<sup>(1)</sup>.

من الحديث تتبين خطورة الجور، وعدم العدل في إقامة الحدود والقصاص،...وهو إهلاك تلك الأمم، بسبب المفاضلة والمحاباة في تطبيق الأحكام، فقد عطلوا الحدود عن الاغنياء والسادة والأشراف، وأقاموها على الضعفاء!

انطلاقاً مما سبق ذكره آثرت الحديث في هذا المقام عن بعض التشريعات التي سادت في العصور القديمة، وسيرت أيام الناس وشؤون حياتهم، وهذا من خلال ما حفظه لنا القرآن الكريم، وسجلته السنة النبوية الصحيحة.

ولما كان البحث شاسعاً، ولا تحده هذه الأسطر المعدودات، اخترت بعض النماذج من تلك التشريعات والأحكام، ويتعلق الأمر بالتشريعات الخاصة بالقصاص والسرقه، فيترتب عن هذا طرح التساؤل التالي:

فيما تمثلت أهم التشريعات المتعلقة بالقصاص والسرقه من خلال القرآن الكريم؟ للإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي اتبعت خطة تمثلت فيما يلي: بدأت بمقدمة ذكرت فيها أهمية الموضوع والدافع لاختياره والإشكالية الرئيسية فيه، والخطة المتبعة في عرضه. ثم تطرقت إلى بيان مفهوم التشريع في اللغة وفي الاصطلاح، وبشكل مختصر بيّنت مسألة شرع من قبلنا، كونها مرتبطة بشكل كبير بموضوع البحث؛ بعد ذلك عرضت نماذج من آيات قرآنية تضمنت تشريعات في العصر القديم، وبدأت بنماذج الآيات القرآنية التي ذكرت حكم القصاص عند الأمم القديمة، فبدأت بتعريف القصاص، من الناحية اللغوية ثم من الناحية الاصطلاحية، ثم عرضت الآيات النماذج المتعلقة بالقصاص؛ بعد ذلك انتقلت إلى عرض نماذج الآيات القرآنية التي ذكرت حكم السرقه عند الأمم

القديمة، فبدأت بتعريف السرقة من الناحية اللغوية ثم من الناحية الاصطلاحية، ثم عرضت الآيات النماذج المتعلقة بالسرقة، وختمت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم ذكرت بعض الإحالات، وأهم المصادر والمراجع، وقد اعتمدت على ما تضمنه القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وما جادت به بطون كتب التفسير وغيرها.

## 2. مفهوم التشريع: أبين مفهوم التشريع في اللغة وفي الاصطلاح كما يلي:

### 1.2 مفهوم التشريع في اللغة:

الشرع بالتخفيف مصدر شَرَعَ، وهو: البيان والإظهار، يقال شرع الله كذا أي جعله طريقاً ومنهاجاً؛ والتشريع مصدر شَرَّعَ بالتشديد. وشرعَ يَشْرَعُ شَرْعاً وشُرُوعاً: تناول الماء بفيه. وشَرَّعَتِ الدوابُّ في الماء تَشْرَعُ شَرْعاً وشُرُوعاً: دخلت فيه. والشَّرِيعَةُ والشَّرَاعُ والمَشْرَعَةُ: المواضع التي يُنْحَدِرُ إلى الماء منها، ومورد الشاربة التي يَشْرَعُهَا الناس، فيشربون منها وَيَسْتَقُونَ، والعرب لا تسميها شريعةً حتى يكون الماء عِدًّا لا انقطاع له، ويكون ظاهراً مَعِيناً. والشَّرِيعَةُ أيضاً ما شَرَّعَ من الدين، وقد شَرَّعَ لهم أي سنَّ؛ والشَّرَاعُ الطريق الأعظم. والشَّرْعُ: الإظهار والبيان؛ والشَّرِيعَةُ والمنهاج: الطريق المستقيم الظاهر، يتوصل بها إلى النجاة، قال تعالى: ((لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَاجًا)) (المائدة: 48)؛ وهاهنا المقصود به الدين، طريق الله المستقيم المبيِّن للأحكام، ومنه الشارِع والمشرِّع: وهو من يسن ويبيِّن الأحكام الشرعية والطريقة في الدين. فالشريعة - مما سبق ذكره - مورد الأحكام التي يستقي منها الناس أحكام دينهم، وهي طريقهم ومنهجهم الذي يسلكونه في حياتهم<sup>(2)</sup>.

### 2.2 مفهوم التشريع في الاصطلاح:

الشرع في الاصطلاح كل ما سنه الله تعالى لعباده من الدين وأمرهم باتباعه. والشريعة بذلك: ما شرعه الله تعالى على لسان رسوله محمد -صلى الله عليه وسلم- من أحكام متعلقة بالعقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق، وعلى لسان رسله -عليهم السلام- قبله، والتي نسخت بالشريعة الإسلامية. وقيل الشريعة: هي الائتمار بالترام العبودية، وقيل: الشريعة هي الطريق في الدين<sup>(3)</sup>.

### 3. مسألة شرع من قبلنا:

مسألة شرع من قبلنا مسألة لها ارتباط وثيق بموضوع هذه الأسطر، ذلك أن شرائع وقوانين العصور القديمة يمكن تقسيمها إلى شرائع سماوية، وأخرى غير سماوية (قوانين وضعية). لا خلاف بين المسلمين أن الشرائع الوضعية ليست شرعا لنا، يبقى الأمر في الشرائع السماوية، والتي تتفق في أصولها، وتختلف في فروعها؛ بمعنى آخر : تتفق في الأصول كتوحيد الله تعالى والإيمان به وبملائكته... ونبذ الشرك عنه، وتحريم القتل بغير حق، والسرقه... إلا أن التحريف والتبديل اعترافا قبل مجيء شريعة الإسلام خاتمة الشرائع السماوية وناسخة لها ومصححة لما شابها من الدخن؛ وتختلف هذه التشريعات السماوية في الفروع بحسب الزمان والأمة والظروف..، فقد حرمت مثلا أمور على اليهود لعنادهم وتعنتهم، ولم تحرم على غيرهم، قال تعالى: (( وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ )) (الأنعام:146)

اختلف علماء الإسلام في مسألة هل نحن متعبدون بفروع شرع من قبلنا، بعد مجيء شريعة خاتم النبيين والمرسلين محمد - عليه الصلاة والسلام - أو لسنا متعبدين بها؟ المقام لا يتسع لبسط المسألة بكل تفاصيلها، وعرض أدلة كل فريق، ومناقشتها، والإحاطة بها من جميع جوانبها، إلا أن ما يمكن استخلاصه يتمثل فيما يلي: شرع من قبلنا من حيث اعتباره يمكن تقسيمه إلى:

- أحكام كانت شريعة لمن كان قبلنا، وقام الدليل على اعتبارها وتكليف المسلمين بها، ومن ذلك الصيام، قال تعالى: (( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ )) (البقرة:183)، والأضحية التي هي من سنن أبينا إبراهيم - عليه السلام -.

هذا القسم لا خلاف في أنه شرع لنا ومكلفون به، ما لم يرد دليل ينسخه.

- أحكام قام الدليل على نسخها، ومن ذلك الأحكام التي شدد الله تعالى بها على اليهود لعنادهم، وكانت إصرأ عليهم، ورفع الله عنا، كتحرير الشحوم التي في بطن الحيوان المذكي، أو التي لا تختلط بعظم، وتحريم الغنائم، ونحو ذلك.

هذه الأحكام لا خلاف في عدم اعتبارها دليلا شرعيا، كونها نسخت بشريعتنا، ومن ذلك إباحة أكل لحم الحيوان المباح، إذا ذكي دون استثناء للشحوم...، وإباحة الغنائم، كما في قوله - صلى الله عليه وسلم -: (...وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي...) (4)، وغير ذلك.

- أحكام ذكرها ربنا سبحانه وتعالى في القرآن الكريم أو ذكرها نبينا - صلى الله عليه وسلم - في سنته المطهرة، وكانت شريعة من قبلنا، لكن سكت عنها، ولم يرد دليل على نسخها، ومن ذلك قوله تعالى: (( وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذْنَ بِالْأُذْنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا... )) (المائدة:45). كما لم يبق دليل على تكليفنا بها، وهذا هو القسم الذي اختلف فيه العلماء.

فجمهور العلماء من الأحناف والمالكية وبعض الشافعية، وأحمد في رواية عنه، على أن تلك الأحكام معتبرة وأنا مكلفون بها، كونها جاءت من طريق الوحي إلى رسولنا - صلى الله عليه وسلم -، لا من جهة كتبهم المحرفة والمبدلة؛ ما لم يرد في شريعتنا ما يخالف تلك الأحكام أو ينسخها أو ينكرها.

وذهب علماء آخرون كالشافعية في الراجح عندهم، وأحمد في رواية أخرى عنه، وأبو حامد الغزالي والآمدي وابن حزم، وغيرهم، إلى القول بأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا، وإن ورد ذكره في شرعنا.

وما يمكن استخلاصه بعد هذا العرض المختصر للمسألة هو أن شرع من قبلنا منسوخ في الجملة بشريعتنا، والقرآن الكريم مصدق ومهيمن وناسخ وجامع لما بين يديه من الكتب السماوية السابقة، وبناء عليه: فشرع من قبلنا إذا ورد فيه ما يوافق شرعنا فهو شرع لنا، أما إذا ورد فيه ما يخالف شرعنا فهو رد ولا اعتبار له. أما إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه أو يدل على نسخه ورفعنا، وورد (في شرعنا) تقريره، وسبق مساق الاستحسان والمدح والثناء على فاعله، فهو شرع لنا ضمناً، لعموم قوله سبحانه وتعالى: (( أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ إقْتَدِهِ )) (الأنعام: 90)، بعد أن ذكر في الآيات قبلها ثمانية عشر نبيا ورسولا<sup>(5)</sup>.

#### 4. نماذج من آيات قرآنية تضمنت تشريعات في العصور القديمة:

تتمثل نماذج الآيات القرآنية التي اخترت الحديث عنها، وتضمنت إشارات إلى أحكام تشريعية عند بعض الأمم السابقة فيما يلي:

1/ - نماذج الآيات القرآنية التي ذكرت حكم القصاص عند الأمم القديمة.

2/ - نماذج الآيات القرآنية التي ذكرت حكم السرقة عند الأمم القديمة.

وتفصيل ذلك كما يلي:

## 1.4. القصاص عند الأمم القديمة من خلال القرآن الكريم:

اتفقت الشرائع السماوية على منع الاعتداء على النفس، وتحريم القتل بغير حق، أو الاعتداء على بقية الأعضاء، وقد نص القرآن الكريم على بعض ما جاء في تلك الشرائع، فقال الله تعالى: ((وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ...)) (المائدة:45)، وقال الله تعالى في قصة موسى والخضر -عليهما السلام-: (( أَفْتَلَتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا )) (الكهف:74). فيتبين من الآيتين أن قتل نفس بغير نفس كان شيئاً منكراً ونكراً بين الناس، يستوجب القصاص. يقول الشيخ أبو بكر جابر الجزائري -رحمه الله تعالى-: (...القصاص كان معروفاً معمولاً به عند أقدم الأمم، وجاءت الحضارة الغربية فأنكرته، فتجرأ الناس على سفك الدماء وإزهاق الأرواح بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، ولذلك صح أن تسمى الخسارة البشرية بدل الحضارة الغربية).<sup>(6)</sup> لكن إذا حدث قتل أو عدوان على النفس البشرية، فما هي الأحكام التي كانت مشروعة؟ وكيف كانت تطبق؟ لبيان ذلك سأذكر في هذا الموضع نموذجاً من القرآن الكريم، مستشهداً بما جاء في السنة النبوية الصحيحة والأثر المعتمد.

### 1.1.4. تعريف القصاص في اللغة:

القصاص في اللغة من قَصَّ واقْتَصَّ وتَقَصَّصَ: وهو تتبع الأثر، ومنه قول الله تعالى: ((فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا)) (الكهف:64)، وقال سبحانه أيضاً: (( وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ )) (القصص:11). والقصاصُ والتَقاصُ في الجراحات: شيءٌ بشيءٍ؛ وأَقَصَّه الحاكم يُقَصِّه إذا مَكَّنَه من أخذ القصاص، والتَقَّاصُ: التناصفُ في القصاص، واستَقَصَّه سألَه أن يقصه منه. وتَقَّاصَ القوم إذا قاصَّ كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره. والاقْتِصاصُ: أخذ القصاص، والإِقْصاصُ: أن يؤخذ لك القصاص)<sup>(7)</sup>.

وقيل: القص القطع، يقال قصصت ما بينهما أي قطعته، ومنه أخذ القصاص لأنه يجرحه مثل جرحه أو يقتله به، يقال أقص الحاكم فلانا من فلان: أي اقتص منه<sup>(8)</sup>.

### 2.1.4. تعريف القصاص في الاصطلاح:

عرّف القصاص في الاصطلاح بما يلي: (هو أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل)<sup>(9)</sup>. وبمعنى آخر هو أن يفعل بالجاني مثل فعله، من قتل أو ضرب أو جرح، ويلاحظ هنا تداخل بين المعنيين: اللغوي والاصطلاحي.

### 3.1.4. نماذج الآيات القرآنية التي ذكرت القصاص عند الأمم القديمة:

يتمثل نموذج الآيات التي اخترته في قول الله تعالى: (( وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ )) (المائدة: 45).

قوله تعالى: (( وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا )) يقصد ما كتبه وفرضه سبحانه وتعالى على بني إسرائيل في التوراة من أحكام<sup>(10)</sup>؛ وتتمة الآية تبين أنها أحكام تتعلق بالقصاص، وكانت شريعتهم القصاص ولم تكن فيهم الدية.

فمن مجاهد - رحمه الله تعالى - قال: سمعت ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: (( كان في بني إسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية، فقال الله لهذه الأمة: (( كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ))، فالعفو أن يقبل الدية في العمد، (( فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ))، يتبع بالمعروف ويؤدي بإحسان، ذلك تخفيف مما كتب على من كان قبلكم، (مَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ)، قتل بعد قبول الدية.))<sup>(11)</sup>.

- قوله تعالى: (( أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ )) أي أنه تعالى سوى بين النفس والنفس في التوراة، لكن اليهود خالفوا ذلك، فضلوا، فكان مثلا النضيري لا يقتل بالقرطي ويقتل به القرطي<sup>(12)</sup>، فلما جاء الإسلام حكم بالاستواء<sup>(13)</sup>.

مما سبق يتبين لنا ما يلي :

- أن القصاص كان في بني إسرائيل ولم تكن فيهم الدية، وبذلك نزلت التوراة، وهذا ما أثبتته القرآن الكريم. لكنهم تحاكموا إلى أهوائهم، فبدلوا وغيروا واشتروا بآيات الله ثمنا قليلا فبئس ما يشترون، يقول القرطبي - رحمه الله تعالى - في ذلك: (...وأیضا: فإن الآية إنما جاءت للرد على اليهود في المفاضلة بين القبائل، وأخذهم من قبيلة رجلا برجل، ومن قبيلة أخرى رجلا برجلين...) <sup>(14)</sup>، ثم ذكر - رحمه الله تعالى - أيضا أنه كان فيهم القصاص أو العفو، ولم تكن فيهم الدية <sup>(15)</sup>.

وذكر ابن حجر - رحمه الله تعالى - أن القصاص كان شريعتهم مطلقا حيث يقول: (قلت: محصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى: (( وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا )) أي على بني إسرائيل في التوراة أن النفس بالنفس مطلقا، فخفف عن هذه الأمة بمشروعية الدية بدلا عن القتل لمن عفا من الأولياء عن القصاص.) <sup>(16)</sup>.

- لم يكن القصاص شريعة عيسى -عليه السلام- بل كانت شريعته الدية فقط، بينما جاءت الشريعة الإسلامية بالحكمين معا، قال ابن حجر العسقلاني-رحمه الله تعالى-: (...لأن شرع من قبلنا إنما يتمسك منه بما لم يرد في شرعنا ما يخالفه؛ وقد قيل إن شريعة عيسى لم يكن فيها قصاص، وإنه كان فيها الدية فقط؛ فإن ثبت ذلك: امتازت شريعة الإسلام بأنها جمعت الأمرين، فكانت وسطى، لا إفراط ولا تفريط.)<sup>(17)</sup>.

#### 2.4. السرقه عند الأمم القديمة من خلال القرآن الكريم:

تتمثل نماذج الآيات القرآنية التي ذكرت حكم السرقة عند الأمم السابقة فيما ورد في سورة يوسف -عليه السلام-، وتفصيل ذلك كما يلي:

##### 1.2.4. تعريف السرقة في اللغة:

السَّرِقَةُ بكسر الراء هو اسم الشيء المسروق، من سرق الشيء بفتح الراء، يَسْرِقُه سَرَقًا وسَرِقًا واستَرَقَه؛ ورجل سارق وسروق، من قوم سَرَقَةٍ وسَرَّاق وسُرُق، وهو أخذ الشيء في خفية من الأعين .

والمُسَارِقَةُ والاستِرْاق والتَسْرِقُ: اختلاس النظر والسمع خفية. والسراقة اسم ما سُرِقَ، كالخُلَاصَةِ لما خُلِّصَ. وسَرَقَهُ تَسْرِيقًا نسبة إلى السَّرِقَةِ، وقُرئ قوله تعالى: (...إن ابنك سُرِقَ). والسَّرِقُ شِقَاقُ الحرير وقزّه، وقيل هو أجوده، واحدته سَرَقَةٌ؛ وقيل: صَرَقُ الحرير بالصاد أيضاً؛ وفي حديث عائشة رضي الله عنها- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: " رأيتك يحملك الملك في سَرَقَةٍ من حرير " أي قِطْعَةً من جَيْدِ الحرير، وجمعها سَرَقٌ<sup>(18)</sup>. وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما-: "إذا بعثتم السَّرِقَ فلا تَشْتَرُوهُ"<sup>(19)</sup>. وإنما خص السَّرِقَ بالذكر لأنه بلغه أن تُجَاراً يبيعونه نسيئة ثم يشترونه بأقل وهو الذي يسمى العينة<sup>(20)</sup>.

##### 2.2.4. تعريف السرقة في الاصطلاح:

ذكر ابن عرفة -رحمه الله تعالى- أن السارق عند العرب هو من جاء مستترا إلى حرز فأخذ منه ما ليس له؛ فإن أخذ من ظاهر فهو مختلس ومستلب ومنتهب ومحترس، فإن مَنَعَ مما في يديه فهو غاصب<sup>(21)</sup>.

والسرقة هي: أخذ العاقل البالغ نصاباً محرزاً، أو ما قيمة نصاب، ملكاً للغير، لا شبهة له فيه، على وجه الخفية.<sup>(22)</sup>.



### 4.2.3. نماذج الآيات القرآنية التي ذكرت السرقة عند الأمم القديمة:

تتمثل الآيات التي ذكرت السرقة وحكمها في زمن نبي الله يعقوب وابنه يوسف -عليهما السلام- وتضمنتها سورة يوسف، فيما يلي:

قال الله تعالى: (( فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رِجْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذِنَ مُؤَدِّنٌ أَيَّتَهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ (70) قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ مَاذَا تَفْقِدُونَ (71) قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ (72) قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ (73) قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ (74) قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجِدَ فِي رِحْلِهِ فهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ (75) فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ (76) قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ (77) قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ (78) قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لَظَالِمُونَ (79) )) (يوسف: 70-79).

أهم ما يستخلص من الآيات الكريمات:

- السرقة صفة مذمومة في المجتمعات القديمة، بما في ذلك المجتمع الذي كان يعيش فيه يعقوب - عليه السلام- وأبناؤه، أو المجتمع المصري الذي انتقل إليه يوسف -عليه السلام- .  
- قوله تعالى: (( قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ )) :

ذكر عدد من المفسرين -رحمهم الله تعالى- أن بنيامين أخ يوسف -عليه السلام- من أبيه وأمه (والآخرون كانوا إخوة لهما من الأب فقط) اقتدى بأخيه، ولو اقتدى بهم كما زعموا ما سرق، وإنما قالوا ذلك ليبرؤا من فعله، لأنه ليس أخا شقيقا لهم، وأنه إن سرق فقد جذبه عرق أخيه المتهم بالسرقة. وقد اختلف في السرقة التي نسبت إلى يوسف -عليه السلام-، فروي عن مجاهد وغيره أن عمه يوسف، بنت إسحاق كانت أكبر من يعقوب وورثت منطقة<sup>(23)</sup> إسحاق -عليه السلام-؛ صارت إليها لسنها، لأنهم كانوا يتوارثون بالسن. وكانت عمه يوسف قد حضنته مدة وأحبته حبا شديدا، فلما ترعرع وشب طلب منها يعقوب تسليمه إليه، فتأثرت كثيرا لفراقه، فطلبت منه أن يتركه أياما آخر قبل تسليمه، فلما ذهب يعقوب، عمدت إلى منطقة إسحاق فحزمتها على يوسف من تحت ثيابه ثم ادعت فقدانها، فلما نظروا من أخذها ومن أصابها، وجدوها مع يوسف -عليه السلام-، فقالت: ( إنه والله لي سلم، أصنع فيه ما شئت!) ثم أتتها يعقوب فأخبرته الخبر، فقال لها: (أنت وذلك، إن كان فعل ذلك فهو سلم لك) فأمسكته عندها حتى ماتت؛ فبذلك عيَّره إخوته في قولهم: ((.. فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ)). ولعل يوسف عليه السلام تعلم من تلك الحادثة، ووضع السقاية في رحل أخيه. وروى عن سعيد بن جببر أنها إنما أمرته أن يسرق صنما كان لجده أبي أمه؛ فسرقه وكسره

وألقاه على الطريق، وكان ذلك من قبيل تغيير المنكر، فرموه بالسرقة وعيروه بها. وقيل: إنه كان يسرق من طعام المائدة ليقدمه إلى المساكين، وقيل: إنهم كذبوا عليه فيما نسبوه إليه من السرقة، حسدا من عند أنفسهم<sup>(24)</sup>.

- حكم السارق في زمن يعقوب - عليه السلام - كان الاسترقاق (أي يصير السارق عبدا عند من سرق منه) وهذا مما نسخ حكمه في شرعنا .

وقد اختلف أهل العلم في تأويل قوله تعالى: ( مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ )، فنقل عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره: ما كان ليأخذ أخاه في سلطان الملك، وفي حكمه وقضائه بحيث كان يستعبد الرجل بسرقة. وقيل: كان حكم الملك أن من سرق ضرب وضوعف عليه الغرم، وقيل: ليس في دين الملك أن يؤخذ السارق بسرقة أصلا؛ وقيل: كان الحكم عند أنبياء الله تعالى: يعقوب - عليه السلام - وبنيه: أن يؤخذ السارق بسرقة عبدا يسترق .

قال الطبري - رحمه الله تعالى - بعد أن سرد الأقوال السابقة: (وهذه الأقوال وإن اختلفت ألفاظ قائلها في معنى دين الملك، فمناقرة المعاني)<sup>(25)</sup>.

ثم قيل لهم: فما جزاء وعقوبة السارق إن كنتم كاذبين، فقالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه كذلك نجزي الظالمين، فكانت شريعتهم، شريعة أبيهم إبراهيم - عليه السلام -، وفيها: أن السارق يدفع إلى المسروق منه، وهذا هو الذي أراد يوسف - عليه السلام -، فبدأ بتفتيش أوعيتهم قبل وعاء أخيه تورية حتى لا ينتبهوا، ثم استخرجها من وعاء أخيه، فأخذه منهم بحكم اعترافهم، وإلزاما لهم بما يعتقدونه، وبما قالوه (فهو جزاؤه)، وكان يوسف - عليه السلام - يعلم ذلك الحكم من شريعتهم<sup>(26)</sup>.

قال القرطبي - رحمه الله تعالى -: (...وقال قتادة بل كان حكم الملك الضرب والغرم ضعيفين، ولكن شاء الله أن يجري على ألسنتهم حكم بني إسرائيل.)<sup>(27)</sup>.

يستخلص مما سبق أن حدّ السارق عند بني إسرائيل كان يتمثل في الاحتفاظ بالسارق واسترقاقه وتصويره عبدا مدة من الزمن عند من سرق منه. وهذا الحكم ورثوه، فقد كان من شريعة إبراهيم ويعقوب - عليهما السلام -، وتحاكم إليه يعقوب وأخته الكبرى، ثم يوسف - عليه السلام - وإخوته بعد ذلك.

أما في مصر وفي زمن يعقوب ويوسف -عليهما السلام- فكانت عقوبة السارق في قانون الملك وقضائه هو الضرب ومضاعفة الغرم عليه، ونُقل أيضا أن حكم الملك وقضاؤه كان عدم أخذ السارق بسرقة أصلا. ويمكن التوفيق بين النقلين -فيما ظهر لي والعلم عند الله تعالى- بأن يقال: إن الحكم الأول قد يختص بالضعفاء وعامة الناس، بينما عدم الأخذ بالذنب وترك العقاب وإقامة الحد قد يحصل إذا تعلق الأمر بأصحاب الوجاهة من الأغنياء والشرفاء ونحوهم، وربما يشهد لهذا المسلك قول المصطفى -صلى الله عليه وسلم- حين بيّن صنيع من كان قبل الإسلام من الأمم الغابرة في تطبيق حد السرقة -وقس عليه غيره من الحدود-، فعن عروة عن عائشة رضي الله عنهما - أن قریشا أهمّمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت؛ فقالوا: من يكلم فيها رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؟ فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة حبّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ فكلّمه أسامة، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاختطب فقال: أيها الناس إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدّ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها (28).

وما كانت تقوم به الأمم السابقة يتنافى مع مبدأ العدالة بين الناس، وكونهم سواسية أمام الأحكام والقضاء، وهذا راجع إلى تحريفهم وتبديلهم لما أمروا به في كتبهم المنزلة على رسلهم. فمبدأ العدالة القائم على عدم التفريق بين غني وفقير، وبين شريف ووضيع... حرص عليه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وحث على تطبيقه.

## 5. الخاتمة:

بعد هذه المسيرة الشيقة في عصور التاريخ الغابرة، ومحطاته القديمة الشاسعة الماتعة، أحاول تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- شرع من قبلنا ليس شرعا لنا إذا ألغاه شرعنا ولم يعتبره، فإذا أقره واعتبره، فهو شرع لنا؛ أما إذا قصه علينا وكان في سياق الثناء والمدح يمكن الاستئناس به والعمل بمقتضاه كونه ورد في شرعنا، لا أنه مأخوذ من كتب من قبلنا وشرائعهم.

- اتفقت الشرائع السماوية على منع الاعتداء على الأنفس، وتحريم القتل بغير حق، وقد حفظ لنا القرآن الكريم ذلك وبيّنه؛ وبالمقابل اختلفت تشريعاتها الفرعية في جزاء القاتل بين القصاص والدية والعفو؛ لكن الناس حرفوا وبدلوا، بعد ذهاب الرسل والأنبياء وأهل الصلاح والعدل، وفاضلوا بين الأشخاص وبين القبائل، فكان الشريف إذا قتل أو ارتكب جرما معينا لا يؤخذ بمن دونه، بينما الضعيف يقتل بالشريف ويؤخذ به، وكان يؤخذ الرجل من قبيلة برجل، ومن قبيلة أخرى برجلين، وهكذا.

- اتفقت الشرائع السماوية على تحريم السرقة ومنع الاعتداء على الأموال، لكن اختلفت تشريعاتها الفرعية في جزاء السارق، ومن النماذج التي حفظها لنا القرآن الكريم ما كان في زمن يعقوب وابنه يوسف -عليهما السلام-. وكانت شريعتهم في ذلك استرقاق السارق وتصويره عبداً عند من سرق منه، وهذا مما نسخ حكمه في شرعنا. لكن الناس حرفوا وبدلوا، بعد ذهاب رسلهم وأنبيائهم، ومن يأمر بالقسط والعدل من الناس، فكان الشريف فيهم إذا سرق أو ارتكب ما يخالف التشريع أو القانون، يترك ولا يعاقب ويتجاوز عنه، أما الضعيف فكانت تطبق عليه الأحكام. وفي الأخير أنوه إلى أن الموضوع يتسع لأكثر من هذه الأسطر المحدودة، وهذه الصفحات المحدودة، فأوصي بالتطرق إلى مثل هذه المواضيع واستخراج كثير من الأحداث المتعلقة بالعصور القديمة المتضمنة في القرآن الكريم أو في السنة النبوية الصحيحة، لأن ذلك مهم جداً في بيان كثير من الأحداث التاريخية، وإمطة اللثام عن عديد القضايا الخفية.

## 6. الهوامش:

- (1) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، الجامع الصحيح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، 1407هـ-1987م، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، دار ابن كثير واليامة، ج3، ص1282.
- (2) ينظر: الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، 1986م، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، لبنان، ص141؛ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري، لسان العرب، 1997م، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار صادر، ج08، ص176؛ مناع القطان، تاريخ التشريع الإسلامي -التشريع والفقه-، الطبعة الثانية، 1417هـ-1996م، الرياض، م.ع.السعودية، مكتبة المعارف، ص13.
- (3) ينظر: الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، 1405هـ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ص167؛ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية الكويتية، 1404هـ-1983م، الطبعة الثانية، الكويت، ذات السلاسل، ج26، ص17؛ مناع القطان، المرجع السابق، ص13.
- (4) البخاري، الجامع الصحيح، مصدر سابق، ج01، ص168؛ ومسلم بن الحجاج القشيري النيسبوري، المسند الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، 1412هـ-1991م، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار إحياء الكتب العربية، ودار الكتب العلمية، ج01، ص370.
- (5) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي أبو الفضل، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، 1379هـ، بيروت، لبنان: دار المعرفة، ج05، ص384؛ وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1406هـ-1986م، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، در الفكر، ج2، ص838-849.

- (6) أبو بكر جابر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، وبهامشه: نهر الخير على أيسر التفاسير، 1418هـ-1997م، الطبعة الثالثة، المدينة المنورة، م.ع.السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ص73.
- (7) ينظر: الرازي، مختار الصحاح، مرجع سابق، ص225؛ ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج07، ص76.
- (8) القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، 1372هـ، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، دار الشعب، ج2، ص245.
- (9) الجرجاني، التعريفات، مصدر سابق، ص225.
- (10) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 1422هـ-2001م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، مصر، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، ودار هجر، ج08، ص470.
- (11) البخاري، الجامع الصحيح، مصدر سابق، ج04، ص1636.
- (12) النضيري هو الذي ينسب إلى بني النضير، والقرظي هو الذي ينسب إلى بني قريظة، وهما حيّان يهوديان كانا - إضافة إلى بني قينقاع - بالمدينة المنورة؛ وقبيلة بني النضير كانت تعتبر نفسها أشرف من بني قريظة...  
(13) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج06، ص191.
- (14) المصدر السابق نفسه، ج06، ص191-192.
- (15) المصدر السابق نفسه، ج06، ص191.
- (16) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج12، ص209.
- (17) المصدر السابق نفسه.
- (18) البخاري، الجامع الصحيح، مصدر سابق، ج06، ص2573؛ ومسلم، المسند الصحيح، مصدر سابق، ج04، ص1889؛ وابن حجر العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج08، ص121.
- (19) عبد الرزاق، أبو بكر بن الهمام الصنعاني، المصنف، تحقيق: حبيب الله الأعظمي، 1403هـ، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، المكتب الإسلامي، ج08، ص187.
- (20) العينة في اللغة: قيل هي: السلف، وقيل هي عين الميزان وهي زيادته. أما في الاصطلاح الشرعي: فللعينة المنهي عنها تعريفات أشهرها: أن يبيع الرجل سلعة بثمن نسيئة (إلى أجل معلوم)، ثم يشتريها البائع نفسه نقدا بثمن حال، أقل منه. والفرق بين الثمنين هو ربا أخذ البائع الأول. وباختصار: أن يبيع سلعة نسيئة، ثم يشتريها البائع نفسه بثمن حال، أقل منه. ينظر: مختار الصحاح، مرجع سابق، ص125؛ لسان العرب، مصدر سابق، ج10، ص155-157؛ الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، ج09، ص96.
- (21) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج06، ص167.
- (22) الجرجاني، التعريفات، مصدر سابق، ص157، الموسوعة الفقهية الكويتية، مرجع سابق، ج24، ص292.

- (23) النِّطَاقُ شُقَّةٌ مِنْ مَلَابِسِ النِّسَاءِ، وَالْمِنْطَقَةُ الْحِزَامُ وَالْإِقْلِيمُ. وَالْمِنْطَقُ وَالْمِنْطَقَةُ وَالنِّطَاقُ: كُلُّ مَا شَدَّ بِهِ وَسَطُهُ. وَنَطَقْتُ الرَّجُلُ تَطْطِيقًا فَتَنَطَّقُ أَيَّ شَدِّ الْمَنْطِقَةِ فِي وَسَطِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: جَبَلٌ أَشْمٌ مُنَطَّقٌ، لِأَنَّ السَّحَابَ لَا يَبْلُغُ أَعْلَاهُ. يَنْظُرُ: مَخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، ص 277؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، مَصْدَرٌ سَابِقٌ، ج 10، ص 354.
- (24) الطَّبْرِي، مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، جَامِعُ الْبَيَانِ، مَصْدَرٌ سَابِقٌ، ج 13، ص 28؛ ابْنُ كَثِيرٍ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو الدَّمَشْقِيِّ أَبُو الْفِدَاءِ، تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، 1401هـ، بَيْرُوت، لُبْنَان، دَارُ الْفِكْرِ، ج 02، ص 48؛ الْقُرْطُبِيُّ، الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، مَصْدَرٌ سَابِقٌ، ج 09، ص 239.
- (25) الطَّبْرِي، جَامِعُ الْبَيَانِ، مَصْدَرٌ سَابِقٌ، ج 13، ص 25-26.
- (26) ابْنُ كَثِيرٍ، تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، مَصْدَرٌ سَابِقٌ، ج 02، ص 486.
- (27) الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، مَصْدَرٌ سَابِقٌ، ج 09، ص 238.
- (28) الْبَخَارِيُّ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، مَصْدَرٌ سَابِقٌ، ج 06، ص 2491؛ وَمُسْلِمٌ، الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ، مَصْدَرٌ سَابِقٌ، ج 03، ص 1315.

## 7. قائمة المصادر والمراجع:

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي أبو الفضل، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، 1379هـ، بيروت، لبنان: دار المعرفة.
- ابن كثير، اسماعيل بن عمر الدمشقي أبو الفداء، تفسير القرآن العظيم، 1401هـ، بيروت، لبنان، دار الفكر، ج 02.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري، لسان العرب، 1997م، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار صادر.
- أبو بكر جابر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، وبهامشه: نهر الخير على أيسر التفاسير، 1418هـ-1997م، الطبعة الثالثة، المدينة المنورة، م.ع.السعودية، مكتبة العلوم والحكم.
- البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، 1407هـ-1987م، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، دار ابن كثير واليامة.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، 1405هـ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، 1986م، لبنان، دائرة المعاجم في مكتبة لبنان.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 1422هـ-2001م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، مصر، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، ودار هجر، ج 08.

- 
- عبد الرزاق، أبو بكر بن الهمام الصنعاني، المصنف، تحقيق: حبيب الله الأعظمي، 1403هـ،  
الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، المكتب الإسلامي، ج08.
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد عبد  
العليم البردوني، 1372هـ، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، دار الشعب، ج2.
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسبوري، المسند الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،  
1412هـ-1991م، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: دار إحياء الكتب العربية، ودار الكتب  
العلمية.
- مناع القطان، تاريخ التشريع الإسلامي -التشريع والفقهاء-، الطبعة الثانية، 1417هـ -  
1996م، الرياض، م.ع.السعودية، مكتبة المعارف.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية الكويتية، 1404هـ-  
1983م، الطبعة الثانية، الكويت، ذات السلاسل.
- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1406هـ-1986م، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا،  
در الفكر، ج2.